نقص التغذية حول العالم في عام ٢٠١٣

التقدّم مستمر...

تشير آخر تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن ٨٤٢ مليون شخص على صعيد العالم – أو ١٢ في المائة من إجمالي سكان العالم – كانوا عاجزين عن تلبية احتياجاتهم من الطاقة الغذائية في الفترة ٢٠١١–٢٠١٣، أي أقل من العدد المسجّل في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ والذي بلغ ٨٦٨ مليون شخص حسب تقرير السنة الماضية.

وعليه، من المحتمل أن يكون شخص واحد من أصل ثمانية أشخاص في العالم قد عانى الجوع المزمن بفعل عدم الحصول على الغذاء الكافي للتمتع بحياة نشطة وصحية. ويعيش السواد الأعظم من الجياع – أي ٨٢٧ مليون شخص- في الأقاليم النامية، حيث يقدّر انتشار نقص التغذية بـ١٤,٣ في المائة في الفترة ٢٠١١–٢٠١٣ (الجدول ١).

الجدول ١

نقص التغذية حول العالم، ١٩٩٠-١٩٩٢ حتى ٢٠١١-٢٠١٣

	عدد (ملايين) ومدى انتشار (٪) نقص التغذية				
	١٩٩٠-١٩٩٢	٢٠٠٠-٢٠٠٢	٢٠٠٥-٢٠٠٧	٢٠٠٨-٢٠١٠	٢٠١١-٢٠١٣*
العالم	**١٠١٥,٣**	**٩٥٧,٣**	**٩٠٦,٦**	**٨٧٨,٢**	**٨٤٢,٣**
	٪١٨,٩	**٪١٥,٥**	**٪١٣,٨**	**٪١٢,٩**	**٪١٢,٠**
الأقاليم المتقدمة	**١٩,٨**	**١٨,٤**	**١٣,٦**	**١٥,٢**	**١٥,٧**
	٪٥>	**٪٥>**	**٪٥>**	**٪٥>**	**٪٥>**
الأقاليم النامية	**٩٩٥,٥**	**٩٣٨,٩**	**٨٩٢,٩**	**٨٦٣,٠**	**٨٢٦,٦**
	٪٢٣,٦	**٪١٨,٨**	**٪١٦,٧**	**٪١٥,٥**	**٪١٤,٣**
أفريقيا	**١٧٧,٦**	**٢١٤,٣**	**٢١٧,٦**	**٢٢٦,٠**	**٢٢٦,٤**
	٪٢٧,٣	**٪٢٥,٩**	**٪٢٣,٤**	**٪٢٢,٧**	**٪٢١,٢**
أفريقيا الشمالية	٤,٦	٤,٩	٤,٨	٤,٤	٣,٧
	٪٥>	٪٥>	٪٥>	٪٥>	٪٥>
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١٧٣,١	٢٠٩,٥	٢١٢,٨	٢٢١,٦	٢٢٢,٧
	٪٣٢,٧	٪٣٠,٦	٪٢٧,٥	٪٢٦,٦	٪٢٤,٨
آسيا	**٧٥١,٣**	**٦٦٢,٣**	**٦١٩,٦**	**٥٨٥,٥**	**٥٥٢,٠**
	٪٢٤,١	**٪١٨,٣**	**٪١٦,١**	**٪١٤,٧**	**٪١٣,٥**
القوقاز وآسيا الوسطى	٩,٧	١١,٦	٧,٣	٧,٠	٥,٥
	٪١٤,٤	١٦,٢٪	٪٩,٨	٪٩,٢	٪٧,٠
آسيا الشرقية	٢٧٨,٧	١٩٣,٥	١٨٤,٨	١٦٩,١	١٦٦,٦
	٪٢٢,٢	٪١٤,٠	٪١٣,٠	٪١١,٧	٪١١,٤
جنوب شرقي آسيا	١٤٠,٣	١١٣,٦	٩٤,٢	٨٠,٥	٦٤,٥
	٪٣١,١	٪٢١,٥	٪١٦,٨	٪١٣,٨	٪١٠,٧
آسيا الجنوبية	٣١٤,٣	٣٣٠,٢	٣١٦,٦	٣٠٩,٩	٢٩٤,٧
	٪٢٥,٧	٪٢٢,٢	٪١٩,٧	٪١٨,٥	٪١٦,٨
آسيا الغربية	٨,٤	١٣,٥	١٦,٨	١٩,١	٢٠,٦
	٪٦,٦	٪٨,٣	٪٩,٢	٪٩,٧	٪٩,٨
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	**٦٥,٧**	**٦١,٠**	**٥٤,٦**	**٥٠,٣**	**٤٧,٠**
	٪١٤,٧	**٪١١,٧**	**٪٩,٨**	**٪٨,٧**	**٪٧,٩**
البحر الكاريبي	٨,٣	٧,٢	٧,٥	٦,٨	٧,٢
	٪٢٧,٦	٪٢١,٣	٪٢١,٠	٪١٨,٨	١٩,٣٪
أمريكا اللاتينية	٥٧,٤	٥٣,٨	٤٧,٢	٤٣,٥	٣٩,٨
	٪١٣,٨	٪١١,٠	٪٩,٠	٪٨,٠	٪٧,١
أوسيانيا	**٠,٨**	**١,٢**	**١,١**	**١,١**	**١,٢**
	٪١٣,٥	**٪١٦,٠**	**٪١٢,٨**	**٪١١,٨**	**٪١٢,١**

ملاحظة: * إسقاطات.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

... لكنه غير كافٍ بشكل عام لتحقيق الأهداف الخاصة بالحد من الجوع

في حين لم يفتأ العدد المقدّر للأشخاص الذين يعانون الجوع ينخفض، تبدو وتيرة التقدّم غير كافية لتحقيق الأهداف الدولية الخاصة بالحد من الجوع. ويُقيَّم التقدم المحرز للحد من الجوع على أساس هدفين، الأول هو هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام ١٩٩٦ الرامي إلى خفض عدد الجياع إلى النصف؛ والثاني هو الغاية الخاصة بالجوع من الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠١ والمتمثّلة في خفض نسبة الجياع من عدد السكان الإجمالي إلى النصف. ويشكل عام ١٩٩٠ سنة البداية وعام ٢٠١٥ السنة الهدف لكلا الغايتين. ونظراً إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني عادةً في العديد من البلدان المتأثرة بالجوع، يعتبر هدف مؤتمر القمة أكثر طموحاً. وبالتالي يبتعد التقدم الحالي عن مسار تحقيق هدف مؤتمر القمة بشكل أسرع من ذلك المتعلّق بتحقيق الهدف الإنمائي ١ بالنسبة للأقاليم النامية على الأقل (الشكل ١). ومن أجل تحقيق هدف مؤتمر القمة، يتعيّن خفض عدد الجياع في الأقاليم النامية إلى ٤٩٨ مليون شخص بحلول عام ٢٠١٥، وهذا هدف بعيد المنال على الصعيد العالمي. غير أنّ بلداناً عدة تتجه نحو تحقيق هدف مؤتمر القمة بشكل فردي: وبالفعل، فإن ١٨ بلداً*[1] سبق أن حقق هذا الهدف في ٢٠١٢ ونال تنويهاً خاصاً أثناء مؤتمر المنظمة لسنة ٢٠١٣.

الشكل ١

نقص التغذية في الأقاليم النامية: التقدّم الفعلي ومسارات تحقيق غاية الهدف الإنمائي للألفية وهدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية

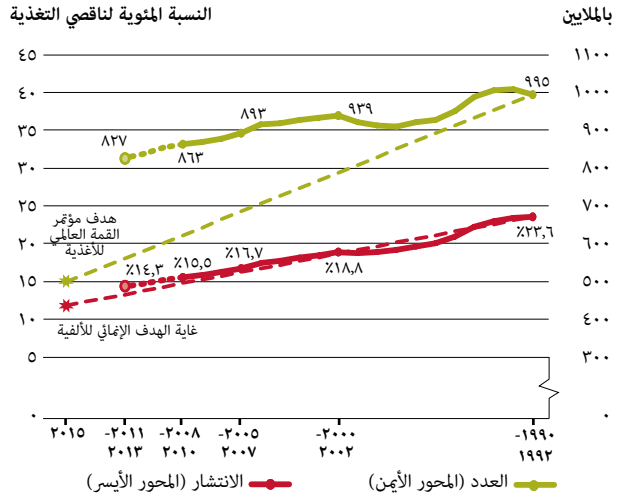

ملاحظة: تدل البيانات للفترة ٢٠١١- ٢٠١٣ على التقديرات المؤقتة في كل الأشكال.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

ما زال من الممكن تحقيق غاية الهدف الإنمائي للألفية ولكن يجب بذل المزيد من الجهود

تعتبر الغاية الخاصة بالجوع من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثّلة في خفض نسبة الذين يعانون نقص التغذية إلى النصف، أقلّ طموحاً من هدف مؤتمر القمة، والابتعاد عن مسار تحقيقها يبدو طفيفاً نسبياً (الشكل ١). ويحدد التقييم الحالي نسبة نقص التغذية في الأقاليم النامية بزهاء ٢٤ في المائة من السكان في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢، ما يعني أن غاية الهدف الإنمائي ترمي إلى خفض النسبة إلى ١٢ في المائة. وبافتراض تواصل التراجع السنوي المتوسط الذي شوهد في السنوات الـ٢١ الماضية حتى ٢٠١٥، من المرتقب أن يربو معدّل انتشار نقص التغذية في الأقاليم النامية على غاية الهدف الإنمائي بقليل ليصل إلى ١٣ في المائة. ومع ذلك، من الممكن تحقيق الغاية شرط مضاعفة الجهود للحد من الجوع وذلك من أجل تلبية الاحتياجات الفورية للسكان والمحافظة على التقدم على المدى الطويل.

* ترد كل الملاحظات والمراجع في نهاية التقرير، أنظر الصفحتين ٥٢ و٥٣.

ومع اقتراب السنة المستهدفة بسرعة، هناك حاجة إلى وضع برامج تحقق النتائج المنشودة بشكل سريع. وقد تشكّل تدابير تحسين الوصول إلى الأغذية عن طريق شبكات الأمان والتدخلات المماثلة سبيلاً لذلك. وقد تحدث هذه التدابير أثراً ايجابياً يدوم مدة أطول على توافر الأغذية من خلال زيادة الطلب المحلي، وبالتالي تحفيز إنتاج الأغذية. وتشمل هذه البرامج، من جملة أمور أخرى، التحويلات النقدية وخطط القسائم والنقد. وتشير نتائج البرامج الأولية إلى أنها قد تؤدي إلى زيادة الاستهلاك، لا بل إلى زيادة الاستثمارات في الأصول الزراعية، بما في ذلك الأدوات الزراعية والثروة الحيوانية والمزيد من الأغذية المتأتية من الإنتاج الذاتي. وتشير بعض الأدلّة أيضاً إلى أن البرامج المماثلة قد تفضي إلى مضاعفة المداخيل بشكل ملحوظ عن طريق التجارة وروابط الإنتاج. ويمكنها على المدى الطويل أن تولّد ردود فعل إيجابية بحيث يؤدي الطلب الناجم عن شبكات الأمان إلى تحفيز إنتاج الأغذية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة، ما يعود بالفائدة على المستهلكين والمنتجين الفقراء على حد سواء. وتكمن هذه البرامج في صلب النهج المزدوج المسار للحد من الجوع، وهي تعزز الطلب على الأغذية مما يوفر بدوره حوافز لزيادة الإنتاج واستحداث فرص الإنتاج المدرّة للدخل لأصحاب الحيازات الصغيرة.

وحرصاً على استدامة الجهود المعززة للطلب على المدى الطويل، لا بد من أن تقترن بتدابير فعّالة في جانب العرض. ويكتسب ذلك أهمية خاصة عندما تسعى برامج الحد من الجوع إلى الوصول إلى أعداد كبيرة من سكّان الريف في ظل غياب البنى الأساسية المؤسسية والمادية الكافية. وشجّعت نسخة عام ٢٠١٢ من تقرير "حالة الأغذية والزراعة" على القيام بالاستثمار في الزراعة بغية الحد من الجوع والفقر. وبيّن التقرير أن الاستثمار في الزراعة يساهم بقوة في تعزيز الأمن الغذائي، ما يساعد بدوره على تعزيز التنوّع الاقتصادي والنمو. وتولّد زيادة الإنتاج الزراعي المداخيل الأعلى، وتستحدث الفرص المدرّة للدخل لفئات السكان التي لولاها تكون معوزة، وهو ما يوفّر سبيلاً معترفاً به للخروج من شرك الفقر في العديد من المناطق الريفية.

استمرار وجود فروق كبيرة في معدلات الجوع بين الأقاليم

تبقى أفريقيا الإقليم الذي يسجل أعلى نسبة لانتشار نقص التغذية بحيث يقدّر عدد الذين يعانونه بشخص واحد من أصل أربعة أشخاص. وتختلف مستوياته واتجاهاته على صعيد القارة. ففي حين تسجّل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أعلى معدّل لانتشار نقص التغذية، لوحظ بعض التحسن في العقدين المنصرمين مع انخفاض انتشاره من ٣٢,٧ في المائة إلى ٢٤,٨ في المائة. وفي المقابل، تتميز أفريقيا الشمالية بنسبة انتشار أدنى وبتقدّم أسرع بكثير مقارنةً بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبشكل عام، لا يسير الإقليم على المسار الصحيح لتحقيق الغاية الخاصة بالجوع من الأهداف الإنمائية للألفية ما يدلّ على إحراز تقدّم طفيف جداً في القارة بقسميها (الشكل ٢).

وقد انخفض عدد الذين يعانون نقص التغذية ونسبتهم بشكل ملحوظ في معظم بلدان آسيا وخاصة في جنوب شرقي آسيا، غير أن التقدم في آسيا الجنوبية كان أبطأ، لا سيما من حيث عدد الذين يعانونه. ومعدّل انتشار نقص التغذية في آسيا الغربية هو أدنى من مناطق أخرى من الإقليم إلا أنه يرتفع بانتظام منذ الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢. أمّا التقدّم الأسرع فسُجّل في جنوب شرقي آسيا، مع تراجع معدّل الانتشار من ٣١,١ في المائة إلى ١٠,٧ في المائة، تليه آسيا الشرقية. ويكاد يكون إقليم آسيا ككل على المسار الصحيح لتحقيق الغاية الخاصة بالجوع من الأهداف الإنمائية للألفية، إذ حقق القوقاز وآسيا الوسطى وآسيا الشرقية وجنوب شرقي آسيا هذه الغاية، في حين شارف كل من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على تحقيقها (الشكل ٣).

الشكل ٢

يتفاوت التقدم المحرز نحو تحقيق غاية الهدف الإنمائي للألفية وهدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية بين الأقاليم بشكل ملحوظ

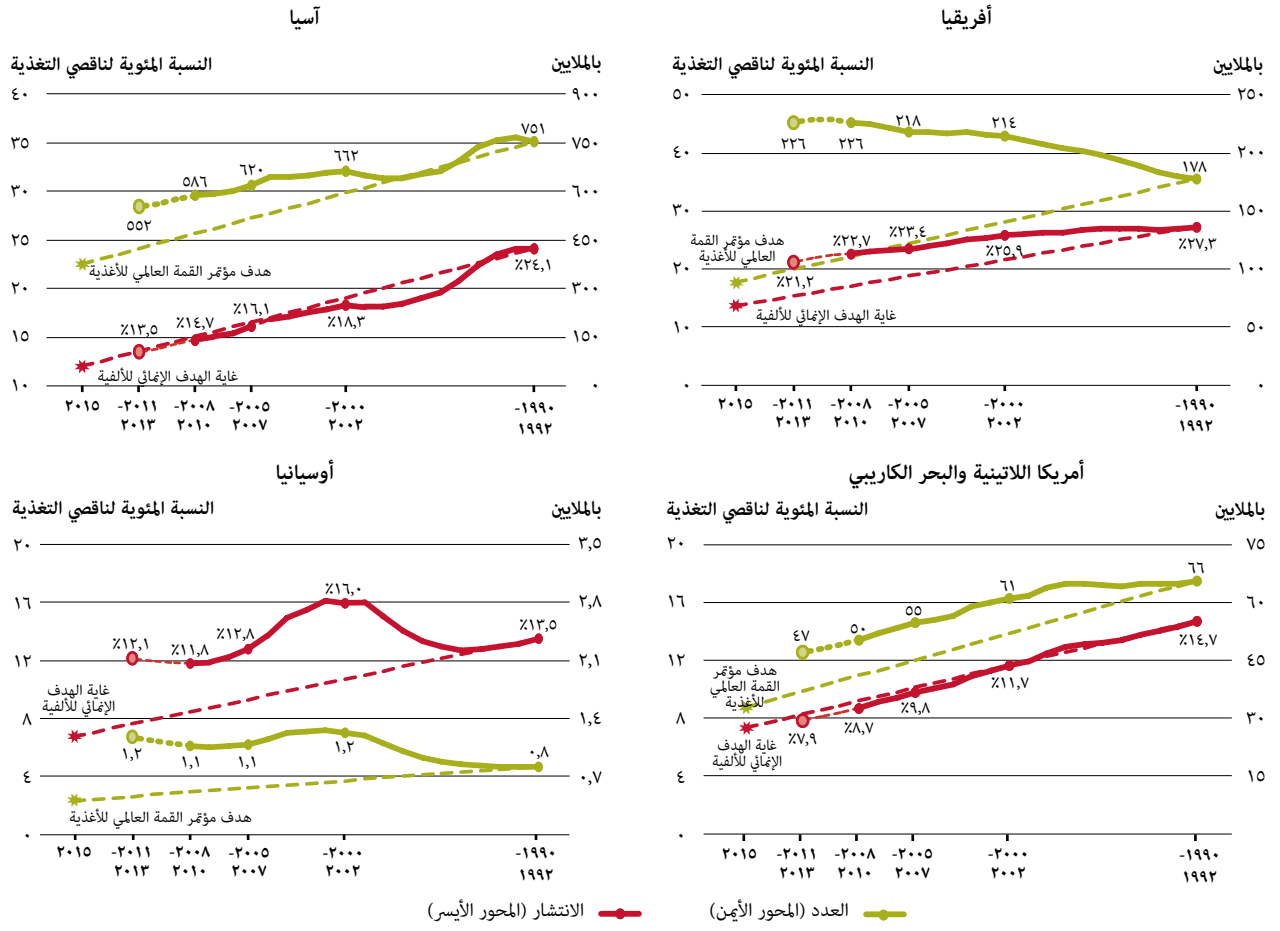

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الشكل ٣

توجهات نقص التغذية: التقدم أُحرز في كل الأقاليم تقريباً لكن بنسب متفاوتة جداً

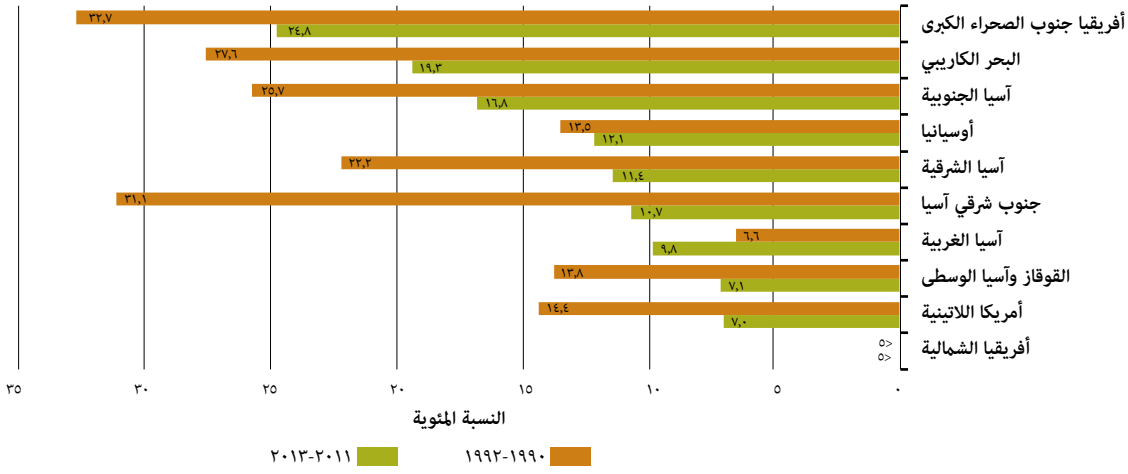

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

ما السبب وراء تباين اتجاهات الجوع بين الأقاليم؟

يعكس التقدّم المحرز للحد من الجوع الخصائص الإقليمية والقطرية المتعلّقة بالظروف الاقتصادية والبنى الأساسية وتنظيم عملية إنتاج الغذاء وتوافر الرعاية الاجتماعية والاستقرار المؤسسي والسياسي. وفي آسيا الغربية، يبدو أن ازدياد اتجاهات نقص التغذية سوءاً يعزى في جزئه الأكبر إلى تضخّم أسعار الأغذية وغياب الاستقرار السياسي. وتصح هذه العوامل نفسها بالنسبة إلى أفريقيا الشمالية، حيث كان التقدم بطيئاً. ويشكّل النقص في الموارد الطبيعية، لا سيما أراضي المحاصيل ذات النوعية الجيدة، والموارد المائية المتجددة، قيوداً تحدّ من قدرة الإقليم على انتاج الأغذية. ولم تكن تلبية الاحتياجات الغذائية لهذه الأقاليم السريعة النمو ممكنةً إلا من خلال استيراد كميات كبيرة من الحبوب. ويأتي تمويل بعض واردات الحبوب هذه من الصادرات النفطية؛ وهذا يعني ببساطة أنّ تلك الأقاليم تصدّر الهيدروكربون لتستورد الكاربوهيدرات (النشويات) لضمان أمنها الغذائي. وعلى الصعيد المحلّي، يتم توفير الأغذية والطاقة بأسعار معقولة من خلال الإعانات الكبيرة غير الهادفة.

وبفعل الاعتماد على الواردات الغذائية والصادرات النفطية يصبح الإقليم عرضةً لتقلبات الأسعار على أسواق السلع العالمية. وتطال الحالات الأمنية الغذائية غير المستقرة البلدان التي عرفت تباطؤاً أو انقطاعاً لعائدات الصادرات النفطية، أو حداً للإعانات الغذائية بسبب زيادة العجز المالي، أو اضطرابات أهلية زعزعت السلاسل الغذائية المحلية.

وفي حين شهد العالم ككل انخفاضاً عاماً في عدد الذين يعانون نقص التغذية خلال الفترتين ١٩٩٠-١٩٩٢ و٢٠١١-٢٠١٣ (الشكل ٤)، أدّت معدّلات التقدم المتباينة بين الأقاليم إلى تغييرات في توزيع الأشخاص الذين يعانون منه في العالم. وما زالت أغلبية الذين يعانون منه تعيش في آسيا الجنوبية، يليها شرقي آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وانخفضت الحصة الإقليمية بشكل أكبر في آسيا الشرقية وجنوب آسيا الشرقية وبدرجة أقل في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي فضلاً عن القوقاز وآسيا الوسطى. وفي غضون ذلك، ارتفعت الحصة في آسيا الجنوبية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا الغربية وأفريقيا الشمالية.

وشهدت بلدان عديدة نمواً اقتصادياً أكبر في السنوات القليلة الماضية وهو سبب أساسي للتقدم المحرز في مجال الحد من الجوع. وعلى الرغم من ذلك، لم يحقق النمو طاقاته الكاملة بفعل القيود الهيكلية، وأهمها الضعف الشديد في البنى الأساسية الذي يرخي بظلاله على مناطق ريفية واسعة في أفريقيا. وإلى حد ما،

الشكل ٤

التوزيع المتغير للجوع في العالم

العدد والنسبة المئوية لناقصي التغذية بحسب الأقاليم، ١٩٩٠-١٩٩٢ و٢٠١١-٢٠١٣

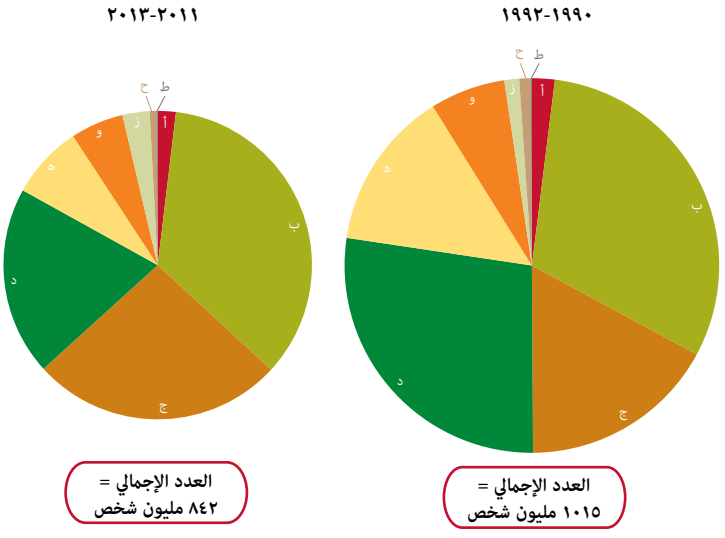

	العدد (ملايين)		النسبة (نسبة مئوية)	
	١٩٩٠-١٩٩٢	٢٠١١-٢٠١٣	١٩٩٠-١٩٩٢	٢٠١١-٢٠١٣
أ الأقاليم المتقدمة	٢٠	١٦	٢	٢
ب آسيا الجنوبية	٣١٤	٢٩٥	٣١	٣٥
ج أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١٧٣	٢٢٣	١٧	٢٦
د آسيا الشرقية	٢٧٩	١٦٧	٢٧	٢٠
هـ جنوب شرقي آسيا	١٤٠	٦٥	١٤	٨
و أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٦٦	٤٧	٦	٦
ز آسيا الغربية وأفريقيا الشمالية	١٣	٢٤	١	٣
ح القوقاز وآسيا الوسطى	١٠	٦	١	١
ط أوسيانيا	١	١	٠	٠
الإجمالي	**١٠١٥**	**٨٤٢**	**١٠٠**	**١٠٠**

ملاحظة: الأقاليم في الرسوم البيانية الدائرية متناسبة مع العدد الإجمالي لناقصي التغذية في كل فترة. وكل الأرقام مقرّبة.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

ساعد التحسين الحاصل على صعيد التواصل والوصول إلى تكنولوجيا المعلومات على نطاق أوسع على تخطي عقبة القيود التقليدية على البنى الأساسية وتعزيز تكامل الأسواق. ومن الأمور المشجّعة أيضاً، العودة بنمو الإنتاجية الزراعية في ظل الدعم الذي وفّرته زيادة الاستثمارات العامة والحوافز الناجمة عن ارتفاع أسعار الأغذية وتجدّد اهتمام مستثمري القطاع الخاص في الزراعة. وفي بعض البلدان، ساعدت تدفقات التحويلات المالية من المهاجرين على النهوض بالنمو المحلي وأدّت إلى زيادة الاستثمارات الصغيرة ما أثّر ايجاباً على النمو في المناطق التي ما زال توزيع وانتاج الغذاء فيها يعتمد على الشبكات الصغيرة والمحلية. ويصحّ ذلك بشكل خاص بالنسبة لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث أدى المزيج بين ارتفاع حجم المحاصيل وزيادة إنتاجية الماشية إلى الحد من نقص التغذية.

واستفادت بلدان عديدة في آسيا الشرقية من النمو الاقتصادي المستمر والسريع في معظم الأحيان. وبشكل عام، تأثّرت بدرجة أقل بالتباطؤ الاقتصادي الذي عصف بالعديد من البلدان النامية الأخرى خلال العقد الماضي وبالبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في أواخر سنوات الألفين. وعرفت بلدان جنوب شرقي آسيا تدفقات ملحوظة في التحويلات المالية الآتية من الغرب وبعض البلدان النفطية الثرية في آسيا الغربية. وغالباً ما تولّد هذه التحويلات الاستثمارات الصغيرة في قطاعات الزراعة والبناء على سبيل المثال. وساعد نمو الدخل المتين، مقترناً باستجابة الدخل المرتفع نسبياً في جانب الطلب والسياسات الرامية إلى زيادة الإنتاجية الزراعية، على الحد من عبء نقص التغذية في هذه الأقاليم.

وتوجد عوامل مماثلة تفسر على ما يبدو التقدم الجيد المحرز في معظم بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حيث شكّل النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي والمؤسسي والحوافز لرفع الإنتاجية الزراعية والتنمية الاقتصادية الشاملة، المصادر الرئيسية لإحراز التقدّم.

ما كان وقع تقلّبات الأسعار خلال السنوات الأخيرة؟

يظهر تطور التقديرات الخاصة بانتشار نقص التغذية اتجاهات الجوع المزمن. وبسبب خصائص البيانات التي يرتكز عليها مؤشر انتشار نقص التغذية، فهو لا يعكس التغييرات الحادة والقصيرة المدى في سوء التغذية الناجمة عن التغيرات القصيرة المدى في البيئة الاقتصادية. ويعتبر التأرجح الكبير في أسعار المواد الغذائية الأولية الحاصل منذ ٢٠٠٨ – وهو يقاس غالباً عن طريق مؤشر أسعار الأغذية الذي تحدده المنظمة- مثالاً يدل على الصدمات المماثلة على المدى القصير. ويكون أثر تأرجح الأسعار والمداخيل على الأمن الغذائي للفقراء والجياع أكبر مما توحي به التوجهات الثابتة لانتشار نقص التغذية. إلا أن البيانات الحديثة حول مؤشرات أسعار مستهلكي الأغذية على المستويين العالمي والإقليمي تشير إلى أن الارتفاعات الحادة في أسعار الأغذية على مستوى السلع الأولية لا تؤثّر كثيراً عادة على أسعار المستهلك وإلى أن التأرجح في أسعار المستهلك لم يحظ بالاهتمام عينه مقارنة بالذي واجهه المنتجون الزراعيون أو الذي سجل في التجارة الدولية.

وبشكل عام، تبرز البيانات الجديدة الخاصة بأسعار الأغذية على مستوى المستهلكين استنتاجين أساسيين.

الاستنتاج الأول هو أن حالات ارتفاع مؤشر أسعار الأغذية يؤدي، بدرجات محدودة جداً فقط، إلى زيادة في أسعار المستهلك مع تأخر زمني لا يتعدى بضعة أشهر. وإلى حدّ بعيد، يمكن تفسير هذا التأخر بين صدور الأسعار الدولية كما حددها مؤشر أسعار الأغذية وانعكاسها على أسعار المستهلك (مؤشر أسعار الأغذية بالنسبة للمستهلك) في الوقت اللازم للحصاد والنقل ثم تحويل المنتجات الأولية إلى سلع غذائية للمستهلكين. ومن الممكن إظهار هذا التأخر إذا ما عرض المؤشران في شكلين مختلفين (الشكل ٥، يمين). ويُفسّر الانتقال المحدود بمزيج من العوامل التي تحدد الانتقال العمودي للأسعار في كل الاقتصادات الغذائية، بما في ذلك هوامش الربح المتعلّقة بالنقل والتجهيز والتسويق، ويفسر أيضاً بأي إعانات متاحة على صعيد المستهلكين. وتَبرز طبيعة انتقال الأسعار المحدودة هذا إذا ما عُرض المؤشران في الشكل البياني نفسه (الشكل ٥، يسار).

أما الاستنتاج الثاني فهو أن الفروقات الإقليمية في نقل الأسعار، تبقى صغيرةً بشكل يثير الاستغراب. وهذا يعني أن التغييرات في أسعار منتجي السلع الأولية تؤثر بشكل محدود على أسعار المستهلك النهائية حتى في الأقاليم التي تتسم بسلاسل إمدادات قصيرة ومستويات مرتفعة من إنتاج الكفاف (الشكل ٦). إلا أن شرق أفريقيا يبقى الاستثناء الوحيد البارز، ذلك أن انتقال الأسعار مرتفع والمستهلكين أكثر عرضة للتأرجح في أسعار المنتجات الغذائية الأولية. وينطبق هذا الوضع على البلدان المستوردة للأغذية ذات الدخل المنخفض حيث قد يخصص المستهلكون الفقراء أكثر من ٧٥ في المائة من نفقاتهم على الأغذية. وفي هذه البلدان بالتحديد، قد يحدّ ارتفاع أسعار المنتجين من قدرة المستهلكين على تلبية احتياجاتهم الغذائية بشكل ملحوظ.

بالإضافة إلى ذلك، من الممكن الحد من أثر تأرجح الأسعار على نقص التغذية من خلال قيام المستهلكين بالتبديل بين سلعة غذائية وأخرى. فعندما ترتفع الأسعار، غالباً ما ينتقل المستهلكون من المواد الغذائية الأكثر تكلفة ذات القيمة التغذوية المرتفعة إلى

الشكل ٥

التغيرات في الأسعار المحلية للأغذية بالنسبة للمستهلك تتخلّف عن تغيرات أسعار المنتجين الدولية وهي أقل منها

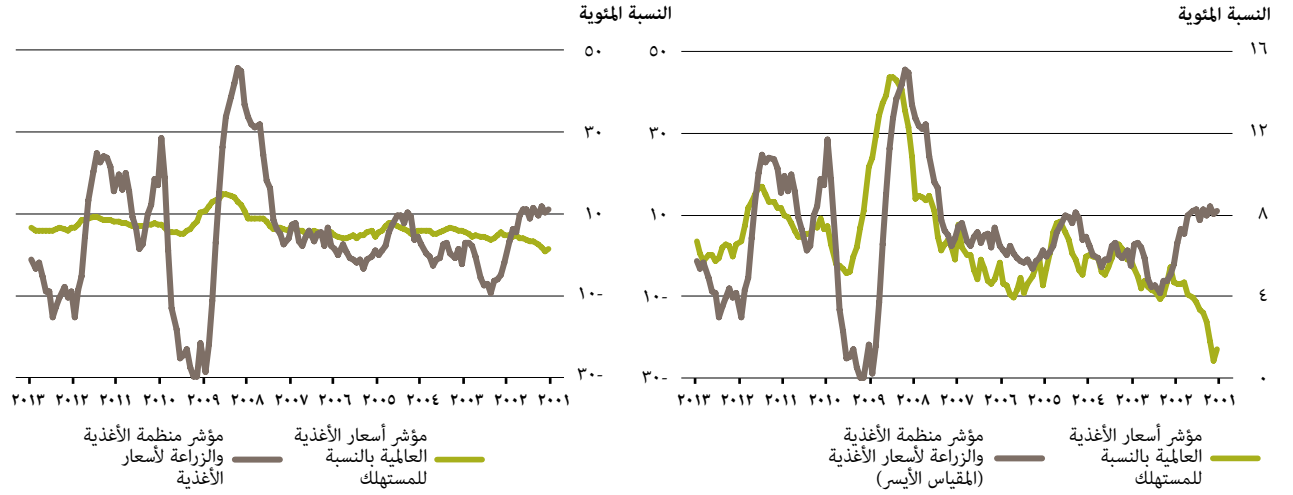

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الشكل ٦

مؤشر أسعار الأغذية العالمية ومؤشرات أسعار المستهلك الإقليمية

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

تلك الأقل تكلفة ذات القيمة التغذوية المنخفضة في مجمل الأحيان. وفي حين يسمح هذا الأسلوب بالحفاظ على متناول الطاقة الغذائية لدى المستهلكين، فهو يزيد من خطر الإصابة بأنواع أخرى من سوء التغذية مثل النقص في المغذيات الدقيقة. وعلى المدى الطويل، قد يؤثر استهلاك الأغذية ذات القيمة الغذائية المنخفضة سلباً على استخدام الأغذية ما يفضي إلى قلة التغذية (انظر الملحق ٣: "قائمة ببعض المصطلحات المستخدمة في هذا التقرير" للحصول على تعريف هذه المصطلحات). وعلاوة على ذلك، فقد يقوّض هذا صحّة الناس وإنتاجيتهم. في المقابل، من غير المحتمل أن يظهر مؤشر انتشار نقص التغذية هذه التغييرات إذ أن انتشار نقص التغذية الثابت قد يخفي التغييرات الحاصلة في أشكال أخرى من سوء التغذية ما يسلّط الضوء على طبيعة الأمن الغذائي المعقّدة ويبرز ضرورة اعتماد نهج شامل لقياسه. وستجري في القسم التالي مناقشة هذا النهج وستقدم مجموعة من المؤشرات التي تبرز الأسباب المختلفة أو العناصر المحددة للأمن الغذائي وتجلياته أو نتائجه بدقة أكبر.

الرسائل الرئيسية

- **بحسب التقديرات، بلغ عدد الذين يعانون الجوع المزمن ولا يحصلون بشكل منتظم على ما يكفي من الأغذية لينعموا بحياة نشيطة، ٨٤٢ مليون شخص في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ أي ما يعادل شخصاً واحداً من أصل ثمانية أشخاص في العالم. وهذا الرقم أدنى من ذلك المسجّل في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ والذي وصل إلى عتبة الـ٨٦٨ مليون شخص. وقد انخفض العدد الإجمالي للذين يعانون نقص التغذية بنسبة ١٧ في المائة منذ الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢.**

- **حققت الأقاليم النامية بشكل عام تقدماً ملحوظاً في اتجاه تحقيق الغاية الخاصة بالجوع من الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية. وفي حال تواصل التراجع السنوي المتوسط الذي سُجّل خلال السنوات الـ٢١ الماضية حتى سنة ٢٠١٥، فمن المتوقع أن يبلغ انتشار نقص التغذية مستوىً قريباً من الغاية المحددة. غير أن تحقيق هذه الغاية يتطلّب بذل المزيد من الجهود بشكل فوري وملحوظ.**

- **من شأن النمو أن يزيد المداخيل وأن يحد من الجوع، غير أن زيادة النمو الاقتصادي قد لا تطال الجميع وقد لا تؤدي إلى مزيد من فرص العمل التي تصب في مصلحة الجميع ما لم تستهدف السياسات الفقراءَ بشكل خاص لا سيما في المناطق الريفية. أما في البلدان الفقيرة، فيمكن الحد من الجوع والفقر لا عن طريق النمو المستدام فحسب بل والواسع النطاق أيضاً.**

- **رغم التقدم المحرز بشكل عام يتواصل وجود تباينات ملحوظة بين الأقاليم. فما زالت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تسجّل أعلى معدل لانتشار نقص التغذية بسبب التقدم المحدود المحرز في السنوات الأخيرة. ولم تحقق آسيا الغربية أي تقدم، في حين أن آسيا الجنوبية وأفريقيا الشمالية تشهدان تقدماً بطيئاً. وقد لوحظ انخفاض كبير في العدد المقدر للذين يعانون نقص التغذية وفي معدّل انتشاره في معظم بلدان شرق وجنوب شرقي آسيا، وكذلك الأمر في أمريكا اللاتينية.**

- **من شأن تأرجح الأسعار والمداخيل أن يمارس أثراً كبيراً على الفقراء والجياع. في المقابل تشير البيانات الحديثة حول مؤشرات أسعار مستهلكي الأغذية على الصعيد العالمي والإقليمي إلى أن الارتفاعات الحادة في الأسعار في أسواق المواد الغذائية الأولية كان لها أثر محدود على أسعار المستهلك وأن التأرجح الذي طال هذه الأسعار استقطب اهتماماً أقل من ذلك الذي طال أسعار المنتجين. وفي المقابل، عندما ترتفع الأسعار، غالباً ما يلجأ المستهلكون إلى الأغذية الأقل تكلفة ذات القيمة التغذوية المنخفضة ما يزيد من خطر الإصابة بنقص في المغذيات الدقيقة وغيرها من أشكال سوء التغذية التي لها أثر سلبي طويل الأمد على صحة الأشخاص والتنمية والإنتاجية.**